



مؤسسة سانت ايف
المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان

أنا حارس أخي

أهلاً وسهلاً

إن مؤسسة سانت ايف - المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان (سانت ايف) هي مؤسسة حقوقية كاثوليكية تأسست عام ١٩٩١ تحت مظلة البطيركية اللاتينية وقد أسسها بطيرك ميشيل صباح، بطيرك القدس للاتين سابقاً، والذي منحها هذا الاسم نسبة للقدس ايف من مقاطعة بريتاني في فرنسا، وهو شفيع المحامين والذي يعرف أيضاً باسم "محامي الفقراء"، ومنذ ذلك الحين وهي تمثل المحتاجين والمضطهدين والمهمشين من الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، وتدافع عن حقوقهم على المستويين المحلي والدولي.

وتقوم مؤسسة سانت ايف على مبدأ أن كل الناس سواسية، بغض النظر عن عرقهم أو لونهم أو جنسهم أو دينهم ولهم حقوق جوهرية غير قابلة للنقض كما نص عليها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وخلال أكثر من خمسة وعشرين عاماً من الخدمة القانونية والمناصرة، فإن مؤسسة سانت ايف تفتخر بتنوعها حيث يتألف طاقمها من رجال ونساء، ومسلمين ومسيحيين ويهود.

وبالرغم من أن توجه مؤسسة سانت ايف كان في الأساس التمثيل القانوني أمام القضاء، إلا أنها تقدم الآن أيضاً برامج مناصرة مجتمعية وتوعية مكثفة تهدف إلى تمكين المجتمع المحلي لمعرفة حقوقه وكيفية المطالبة بها. ونستطيع من خلال المناصرة الوطنية والدولية والضغط أن نلفت انتباه المجتمعات الدولية حول العالم إلى محنة المهمشين في محاولة للضغط من أجل تحقيق العدالة.

وفي هذا الصدد، تتبع سانت ايف سياسة "الباب المفتوح"، ولأن جذورها متعمقة في المجتمع فإنها تواجه أيضاً جوانب الظلم والتمييز من خلال عملها اليومي. وبهذا نستطيع أن نرفع قضايا مبدئية للمحاكم في محاولة لإيجاد حلول عادلة ومنصفة للمجتمع بأكمله الذي يعيش واقعاً سياسياً صعباً وغير عادل يطال جميع جوانب الحياة ويجعلها مستحيلة.

إن كلمات نيلسون مانديلا تسطع بالحقيقة وتعبر عن الدوافع ونداء العمل لمؤسسة سانت ايف وموظفيها: " أن تحرم الناس من حقوقهم الانسانية هو أن تتحدى انسانياتهم بحد ذاتها "

مع الاحترام،



المحامي رفول روفو
مدير مؤسسة سانت ايف



رؤيتنا

تؤمن مؤسسة سانت ايف بأن كل إنسان خُلق على صورة الله ومثاله وأن كرامته وحقوقه هي هبة من الله. وتسعى سانت ايف لنظام اجتماعي يحترم ويقدر كرامة الناس في الأراضي المقدسة، وتهدف لأن تعكس مبادئها الجوهرية ومعتقداتها في عملها اليومي، من تقديم استشارة قانونية مجانية وحتى التمثيل القضائي والمناصرة المحلية والدولية.

يقع الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وغزة تحت الاحتلال الاسرائيلي وليس لديه الحد الأدنى من حقوقه وحرياته الأساسية، فالاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتمييزه العنصري ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي اسرائيل على حد سواء يسمح لسانت ايف أن تواصل مناصرتها وتقدم خدماتها القانونية في مختلف نواحي حياة الفلسطينيين المدنية والثقافية والاقتصادية.

مهمتنا

إن مؤسسة سانت ايف هي المركز الكاثوليكي لحقوق الإنسان التابع مباشرة للبطريركية اللاتينية في الأراضي المقدسة، وتقدم المساعدة القانونية للمحتاجين والمضطهدين والمهمشين وتنشر التوعية بحقوق الشعب الفلسطيني المدنية والإنسانية، على مستوى المجتمعات المحلية المنتهكة والمتأثرة مباشرة بالسياسات الاسرائيلية وفي المحافل الدولية. تعمل سانت ايف على محاربة انتهاكات الاحتلال من خلال اتباع السبل القانونية بالقدر المتاح وتعزيز العدالة والإنصاف للجميع على الصعيد المحلي والدولي. إضافة الى الملفات الفردية، تقوم سانت ايف بالتراجع في قضايا مبدئية يكون الهدف منها الدفاع عن حقوق العدد الأكبر من شرائح المجتمع وإفادتها.

مجلاتنا عملنا



الإقامة في القدس

على إثر احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧، ضمت اسرائيل القدس قسرياً ولكنها لم "تضم" مواطنيها الفلسطينيين، أي أنها لم تمنحهم كامل الحقوق المترتبة للإسرائيليين فيها، بل أعطت المقدسين الفلسطينيين حالة "مقيمين دائمين" والتي لا تمنح حقوق المواطنة الكاملة، وبإمكان وزير الداخلية الاسرائيلي إلغاؤها بسهولة حسب تقديره. وبهذا أصبح الفلسطينيون والذين هم السكان الأصليون للمدينة مهجرين بنقض إقامتهم وجعلهم بلا جنسية في أحيان كثيرة، من خلال ممارسات وسياسات تهدف لتهجيرهم تهجيراً قسرياً وصامتاً من مدينتهم. تقدم سانت ايف المساعدة القانونية للفلسطينيين الذين تم سحب هوياتهم لاستعادة حقهم في الإقامة في مدينتهم.

حرية الحركة

تعدّ حرية الحركة حقاً أساسياً لكل إنسان، فلجميع حق مغادرة أي بلد حتى وطنه والعودة إليه، كما أن للجميع الحق في حرية التنقل داخل وطنه. إلا أن الفلسطينيين يواجهون سياسات إسرائيلية تقيد تحركهم، مثل العوائق في الطرق والنقاط التفتيشية والحواجز الفاصلة، وكذلك الممارسات التعسفية والعقابية كالإغلاقات داخل القدس والضفة الغربية. وعندما يحاولون مغادرة الأراضي المحتلة أو زيارة القدس، فإنهم يواجهون ممارسات تمييزية تعرقل تحركهم وتُرفض طلبات التصاريح غالباً. تعمل سانت ايف على الدفاع عن حرية الفلسطينيين بالحركة والتنقل.

مصادرة الأراضي

يقف القانون الدولي واضحاً في موضوع مصادرة الأملاك الخاصة في الأراضي المحتلة -مثل الأرض الفلسطينية المحتلة- ويحظر على الدولة المحتلة مصادرة الأملاك الخاصة وبناء المستوطنات فيها. ولكن في الضفة الغربية وشرق القدس، أصدرت اسرائيل آلاف الأوامر بمصادرة الأراضي في العقود الخمس الماضية تحت ذريعة الأمن والمنفعة العامة. غالباً ما تستعمل تلك الأرض المصادرة فيما بعد لتوسيع الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. وهكذا تقدم سانت ايف التمثيل القانوني وزيادة نوعية المزارعين الفلسطينيين وأصحاب الأراضي ضد هذه الممارسات وسبل مجابقتها.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لدى التأمين الوطني

يدفع الفلسطينيون في القدس الشرقية من حملة "الإقامة الدائمة" الضرائب والاشتراك بالضمان الاجتماعي تماماً كالمواطنين الاسرائيليين وبذلك يحق لهم التمتع بالمزايا الاجتماعية التي يقدمها التأمين الوطني الاسرائيلي والذي يشمل البطالة والإعاقة والعجز والتمرل والشيخوخة. وبالرغم من أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية يعيشون تحت خط الفقر فإن قلة قليلة منهم تحصل على خدمات ومزايا اجتماعية من التأمين الوطني. وتساعد سانت ايف المحرومين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية على استعادتها من التأمين الوطني.

هدم المنازل

للإنسان الحق الأساسي في السكن الملائم والأمن فهو من الأساسيات لكرامته وعيشه الكريم. منذ احتلال فلسطين عام ١٩٦٧، هدمت إسرائيل عشرات الآلاف من المنازل والمنشآت الحيوية لمعيشة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية باستخدام منظومة التخطيط التمييزية، والتي تمنع الفلسطيني من البناء والتوسع في أرضه، بينما تسمح للمستوطنات من النمو في الأرض الفلسطينية المحتلة دون قيود. حتى يومنا هذا، هناك الآلاف من أوامر الهدم قيد الانتظار ومن الممكن أن تنفذ في أي وقت مما سيؤدي إلى التهجير القسري للمزيد من العائلات الفلسطينية ونقلهم إلى خارج أراضيهم. تتراجع سانت ايف ضد هدم المنازل وتدافع عن الحق في السكن وتروج لحقوق التخطيط لفلسطيني القدس والضفة الغربية.

لم شمل العائلات

للإنسان الحق في تكوين عائلة والعيش معها كوحدة واحدة وعلى المجتمع والدولة حمايتها. ولكن منذ استيلاء إسرائيل على القدس عام ١٩٦٧ فقد كان بإمكان المواطنين الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة الدائمة المتزوجين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة الحصول على حالة قانونية لأزواجهم من خلال تقديم طلب لم شمل. إلا أن الحكومة الإسرائيلية جمدت طلبات لم الشمل في عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين أصبح عيشهم معاً كأسرة واحدة صعباً جداً للمتزوجين حديثاً وقد رُفضت عشرات الآلاف من الطلبات، أو لم يتم دراستها أساساً. وبالرغم من أن قانون تجميد لم الشمل كان يفترض أن يكون مؤقتاً لمدة عام واحد، إلا أنه ما زال سارياً حتى يومنا هذا. وتتدخل سانت ايف لدعم الأزواج في صراعهم هذا ومن أجل حقهم في الحصول على لم الشمل وعيشهم كأسرة تحت سقف واحد.

تسجيل الأطفال

يحق للطفل أن يتم تسجيله مباشرة بعد الولادة وله الحق في الرعاية الصحية والتعليم وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتي صادقت عليها إسرائيل عام ١٩٩١. ويعيش تقريباً عشرات الآلاف من الأطفال الفلسطينيين في القدس حالياً دون تسجيلهم حيث لا تعطيهم إسرائيل الهوية تلقائياً إذا لم يكن أحد الأبوين مواطناً إسرائيلياً أو مقيماً دائماً، ومن هنا فإن هؤلاء الأطفال يُحرمون من الرعاية الصحية والتعليم طالما أن طلب التسجيل لم يتم بنجاح. وتساعد سانت ايف الأهالي في هذه العملية الصعبة لتسجيل أطفالهم.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القدس الشرقية

يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة في القدس الشرقية من السياسات الإسرائيلية التعسفية ضد الفلسطينيين حيث يعانون من التمييز العنصري في حقوقهم واستحقاقاتهم وخاصة في الوصول إلى الخدمات. تهدف سانت ايف لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القدس الشرقية والترويج لها، بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات الضغط والدفاع لتحصيل حقوقهم واستحقاقاتهم من بلدية القدس والتأمين الوطني. كما تقدم سانت ايف خدمات الاستشارة والتمثيل القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة في القدس.



مجلاتنا عمالت

للتواصل معنا

بيت لحم
شارع الجمعية الأنطوانية

02-2747603

02- 2751026



القدس - شارع البطريركية اللاتينية 40
ص.ب. 1244 القدس 91000

02-6264662

02-6264663

info@saintyves.org

www.saintyves.org

SocietyofSt.Yves

